المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وأهمية الزراعة في المفاوضات التجارية

أوكار غورلار*

يبدأ التقرير بعرض موجز للتطورات الحاصلة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، ثم يتناول التحضيرات لمؤتمرها الوزاري الثالث. وفي هذا السياق، يركز التقرير على محتوى مشروع الإعلان المزمع إصداره في ختام المؤتمر الوزاري بسياتل والخلافات الدائرة بهذا الشأن، ثم يُقَيِّمُ القواعد التي تنظم التجارة العالمية في المنتجات الزراعية والتي يُنتظَر أن تبدأ جولة جديدة من المفاوضات حولها خلال هذا العام. وبعد تحليل موجز للمشكلات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقيات المنظمة، يخلص التقرير إلى ضرورة قيام البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتعزيز التنسيق الشامل بينها فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وكذلك خلال الجولة القادمة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

1. تقديـــــــم

انعقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية في جنيف في الفترة مـــن 18 إلى 20 مايـــــو 1998. واحتفلت المنظمة خلال المؤتمر بالذكرى الخمسين لتأسيس النظام التجـــاري متعـــدد الأطراف. إلا أن العام نفسه شهد أيضا حدوث أزمة مالية عالمية لا تزال تأثيراتها السلبية وتداعياتها ماثلة أمام أعيننا إلى اليوم.

فتأثيرات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في بلدان جنوب شرقي آسيا سرعان مـــا انتـــشرت إلى مختلف أنحاء المعمورة، من الاتحاد الروسي في أوروبا إلى البرازيل في أمريكا اللاتينية. كما أثـــرت الأزمة بصورة كبيرة أيضا على الإنتاج العالمي حيث تراجع من نسبة 4.2٪ في عـــام 1997 إلى نسبة 2.5٪ في عام 1998. وسجلت البلدان الآسيوية حديثة التصنيع معـــدلات نمـــو ســـالبة بلغـــت -2.9٪ في عام 1998، بينما تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم النامي بدرجة حادة من نسبة 5.7٪ في عام 1997 إلى نسبة 3.3٪ في عام 1998.

ونشأ عن انخفاض الإنتاج العالمي تقلص في حجم التجـــارة العالميـــة، وخـــصوصا في جانـــب الصادرات، من نسبة 10.5٪ في عام 1997 إلى نسبة 3.5٪ في عام 1998.

* اقتصادي أول، مدير دائرة الأبحاث في مركز أنقرة.

وإزاء هذه البيئة السلبية التي سادت الاقتصاد العالمي، اتفقت البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، خلال اجتماع المجلس العام للمنظمة في يوليو 1998، على ضرورة الإبقاء على أسواقها مفتوحة لمنع المزيد من التدهور في الوضع الاقتصادي العالمي.

وفي عام 1998، استمر عدد من البلدان، وخصوصا الآسيوية منها، في تطبيق برامجها الرامية إلى تحرير التجارة. فإندونيسيا والفلبين مثلا تطبقان برامج متوسطة الأجل لتخفيض التعريفات تنطوي على التزامات تفوق بكثير ما تقتضيه منهما اتفاقيات المنظمة. كما خطت كوريا الجنوبية خطوات هامة على طريق تحرير الخدمات المالية.

وخلال العام الماضي، أجرت عدة بلدان أخرى، من بينها بوليفيا وكندا وشيلي ومصر والمكسيك وتركيا، تخفيضات تعريفية من جانب واحد على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ومع ذلك، فقد لوحظ مؤخرا قيام بعض البلدان التجارية الرئيسية بالتوسع، مقارنة بعامي 1995 و1996، في تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق على سلع محددة مثل المنسوجات، والملابس، والأحذية، والمصنوعات الجلدية، والحديد والصلب. وتفرض البلدان الصناعية تعريفات مضادة على مثل تلك الصادرات من البلدان النامية.

تواصلت المفاوضات حول الخدمات المالية من خلال اجتماع اللجنة المعنية بتجارة الخدمات المالية الذي عقد يوم 10 أبريل 1997 بعد أن كانت قد توقفت في شهر يوليو 1995. ودخلت اتفاقية الخدمات المالية حيز التنفيذ في 1 مارس 1999 بالصيغة التي اتفق عليها ممثلو 53 بلدا[1]، تسهم بأكثر من 90٪ من الخدمات المالية العالمية في مجالات المصارف والتأمين والسندات والمعلومات المالية.

ومن ناحية أخرى، قرر مجلس التجارة في الخدمات تمديد الأجل المحدد لقبول البروتوكول المعني حتى 15 يونيو 1999 لإتاحة المزيد من الوقت لحكومات ثمانية عشر بلدا[2] آخر كي تستكمل إجراءات المصادقة عليه.

---

[1] البحرين، كندا، شيلي، كولومبيا، قبرص، جمهورية التشيك، إكوادور، مصر، المجموعة الأوروبية وبلدانها الأعضاء (النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، هولندا، أسبانيا، السويد، المملكة المتحدة)، هونغ كونغ، الصين، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إسرائيل، اليابان، جمهورية كوريا، الكويت، ماكاو، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، بيرو، رومانيا، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، سري لانكا، سويسرا، تايلند، تونس، تركيا، الولايات المتحدة، فنزويلا.

[2] أستراليا، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، لوكسمبورغ، السلفادور، غانا، هوندوراس، جامايكا، كينيا، نيكارغوا، نيجيريا، الفلبين، بولندا، سلوفانيا، الأوروغواي.

ويفوق حجم الالتزامات المجمعة لحكومات البلدان الإحدى والسبعين نسبة الـ95٪ المقدرة من النشاط العالمي في الخدمات المالية، وهي تزيل أو تخفف القيود المفروضة حاليا على مقدمي الخدمات المالية الأجانب. وتشمل الاتفاقية الخدمات المالية الرئيسية كالصيرفة والسندات والتأمين، وتوفر منطلقا لتحسين الممارسات المالية وتوسيع نطاق رأس المال الأجنبي المتاح لرجال الأعمال والمستهلكين[3].

بلغ عدد البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مؤخرا 134 بلدا (بما فيها قيرغيزستان ولاتفيا وإستونيا كأعضاء جدد)، منها 35 بلدا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي (قائمة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مرفقة في الملحق رقم 1). وتجري مفاوضات لانضمام 32 بلدا آخر إلى عضوية المنظمة جميعها من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي.

على الرغم من انتهاء فترة ولاية الإيطالي ريناتو روجيرو كمدير عام لمنظمة التجارة العالمية في 30 أبريل 1999، بعد أن شغل هذا المنصب لمدة أربع سنوات، فإن الجهود التي بذلت آنذاك لتعيين مديرا عاما جديدا للمنظمة باءت كلها بالفشل. ففي حين أصرت الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة على ترشيح رئيس الوزراء النيوزيلندي السابق مايك مور، كانت البلدان النامية تساند نائب رئيس الوزراء التايلندي سوباتشاي بانيتشباكدي. ولم يمكن الخروج من ذلك المأزق إلا بعد أربعة أشهر حيث أن مايك مور لم يتمكن من تقلد منصبه كمدير عام جديد للمنظمة إلا في أول سبتمبر 1999.

وقد طرح مور أولويات فترة ولايته كالتالي:

- المساعدة على تحقيق نتائج متوازنة لكافة البلدان تعود بالفائدة على أكثر الاقتصادات ضعفا،
- الدفاع عن المزايا التي سيدرها تأسيس نظام تجاري أكثر انفتاحا بما يمهد الطريق من أجل بلوغ مستويات معيشية أفضل وخلق عالم أكثر رفاهية وأمنا،
- دعم منظمة التجارة العالمية وتعزيز نظامها وقواعدها على أساس من النزاهة والعدالة، وإعادة هيكلة المنظمة بحيث تعكس الواقع الجديد لأعضائها واحتياجاتهم.

وعيَّن المجلس العام للمنظمة في 16 فبراير 1999 مدراء مختلف أجهزتها بحيث يترأس المجلس العام سعادة السفير علي سعيد متشومو (تنزانيا)، وهيئة تسوية النزاعات سعادة السفير نوبوتوشي

[3] أوكار غورلار، التطورات الأخيرة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية: من سنغافورة إلى جنيف 1998، *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*، العدد الرابع من المجلد التاسع عشر، أكتوبر 1998، ص 59-82.

أكاو (اليابان)، وهيئة استعراض السياسات التجارية سعادة السفيرة جين ماري نوارفاليس (بلجيكا) (أسماء رؤساء باقي أجهزة المنظمة مذكورة في الملحق رقم 2).

2. المؤتمر الوزاري الثالث

انعقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمركز المؤتمرات والتجارة في سياتل بولاية واشنطن الأمريكية، في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999. وترأست الولاياتُ المتحدة هذه الدورة واشتركت كل من باكستان وبوركينا فاسو وكولومبيا في عضوية مكتبها. وقد شارك في هذا الاجتماع الهام وزراء ومسؤولون كبار من أكثر من 150 بلدا. إلا أن نتائج المؤتمر كانت مخيبة للآمال إذ أنها كانت مناقضة لما كان يُتوقع أن يسفر عنه من انطلاق جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف للمزيد من تحرير التجارة وخصوصا في مجالات السلع الزراعية، والخدمات، والنشاطات الاستثمارية. وبالفعل، فقد اختتم المؤتمر أعماله دون التوصل إلى اتفاق، وبدأت المحادثات الرامية إلى الخروج من هذا المأزق. وعلى العموم، فإن مستقبل المفاوضات التجارية لا يبدو واعدا في المرحلة الراهنة باستثناء جانبين. فقد تقرر استئناف المفاوضات حول تجارة المنتجات الزراعية والخدمات في بداية عام 2000 كما اتفقت عليه البلدان الأعضاء في المنظمة وضمَّنته في الاتفاقية حول الزراعة والاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات (GATS). وسيكون هذان الموضوعان على رأس جدول أعمال المحادثات التجارية التي ستعقد في جنيف. ولا يُعرَف من الآن ما إذا كان الأعضاء سيضيفون مواضيع أخرى على جدول الأعمال أم يكتفون باستكمال تلك التي عرضت للبحث في سياتل.

تدرك الحكومة الأمريكية جيدا المنافع التي يجنيها الاقتصاد الأمريكي من التجارة الأمريكية. فقد شهد هذا الاقتصاد أطول وأقوى فترة انتعاش في تاريخ الولايات المتحدة وكذلك أدنى معدل للبطالة منذ عام 1957. وقد لعبت التجارة والمشاركة في الاقتصاد العالمي دورا أساسيا في ذلك التطور الذي أدى إلى ترسيخ زعامة الولايات المتحدة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي. ولا يمكننا في هذا الصدد إغفال الدور الذي لعبته جولة الأوروغواي في فتح أسواق جديدة وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار في مختلف أنحاء العالم أمام مواطني وشركات الولايات المتحدة. وإدراكا منها للمزايا التي سيدرها تحرير النشاطين التجاري والاستثماري على المستوى العالمي، فقد عرضت الولايات المتحدة استضافة المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية.

وقد كانت المبادرات الطموحة والمتشددة التي طرحتها الولايات المتحدة خلال المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في مايو 1998، وعرضها لاستضافة المؤتمر الثالث خير دليل على الأهمية الكبرى التي توليها حكومة هذا البلد للمؤتمر الوزاري الثالث الذي

كان يُتَوقَّع أن يتخذ قرارات هامة وحاسمة وأن يشكل بداية لجولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. فقد كان المؤتمر يهدف إلى توسيع نطاق جدول أعمال المنظمة ودفعه قدما بنسق متسارع مع التركيز على قضايا رئيسية مثل زيادة تحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية وتناول قضايا جديدة مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الحيوية، إلخ.

ثانيا، يمكن زيادة وتعزيز وظائف وممارسات منظمة التجارة العالمية خلال الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بالإضافة إلى دورها الحالي كمحفل لتواصل تحرير التجارة والتشاور بين البلدان الأعضاء. وبالفعل، فقد تم توسيع نطاق عمل المنظمة من خلال إضافة المزيد من القضايا المتعلقة بالتجارة على جدول أعمالها. ومن ناحية أخرى، أصبحت المنظمة بحق نظاما تجاريا عالميا بعد انضمام المزيد من البلدان إلى عضويتها. كما أدى توسيع نطاق عملها وزيادة حجمها إلى جعلها مؤسسة بالغة الفعالية، وتمخضت قواعدُها وإجراءاتُها عن نظام تجاري عالمي فريد.

ويتضمن جدول الأعمال الدائم للمنظمة برنامج عمل طموح لمواجهة الصعوبات التي تظهر أثناء تنفيذ الاتفاقيات، بما في ذلك المزيد من المفاوضات حول الزراعة والخدمات ومختلف جوانب الملكية الفكرية، والتحضير للتوصل إلى قرارات في مجالات مثل سياسات الاستثمار والمنافسة. ومن ناحية أخرى، وكما تم إيضاحه خلال المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة في الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996، فإن مشاكل البلدان الأقل نموا وزيادة تكاملها مع النظام التجاري متعدد الأطراف هي أيضا مسائل ذات أهمية كبيرة. لذلك، توجد حاجة لبذل المزيد من الجهد لتعزيز فرص التجارة المتاحة لتلك البلدان وتحسين ظروفها من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وزيادة وتنويع صادراتها.

وترى بعض البلدان أنه يجب تعزيز جدول الأعمال الحالي للمنظمة وتنفيذه قبل الشروع في جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بينما يرى البعض الآخر أن تستمر جهود تحرير التجارة من خلال المفاوضات القطاعية في مجالات مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية، إلخ.

وقد بدأت التحضيرات لمؤتمر سياتل في مرحلة مبكرة جدا حيث شرع المجلس العام في جمع مواضيع البحث في سبتمبر 1998 ثم أعد قائمة بها في مارس 1999. وتمشيا مع التوجيهات الصادرة عن الدورة الخاصة للمجلس العام بتاريخ 23 سبتمبر 1999، ومع المفاوضات المستمرة منذ ذلك التاريخ، تم إعداد مشروع إعلان يصدر في ختام مؤتمر سياتل يكون بمثابة الوثيقة الأساسية للجولة الجديدة من المفاوضات. إلا أن كافة الجهود التي بذلت خلال المؤتمر للتوصل إلى تفاهم مشترك قد باءت بالفشل. ونلخص في القسم التالي نقاط مشروع الإعلان لفائدة القارئ.

2-1. الإعـــــلان الـــــوزاري

يبدأ مشروع الإعلان بتحديد الأهداف والأولويات الأساسية، ثم يتناول المشاكل الـــتي تعتـــرض تنفيذ كل اتفاقية، ويعرض النقاط الهامة المتعلقة بعملية التنفيذ وخصوصا في مجالات المنـــسوجات والملابس، وعدم الإغراق، والإعانات الحكومية، والقيود الفنية، والتقييم الجمركي، والإجـــراءات المتعلقة بصحة الإنسان والصحة النباتية، وحقوق الملكية الفكرية، وإجـــراءات الاســـتثمار ذات العلاقة بالتجارة، والزراعة والخدمات. كما يشكو الوزراء في إعلانهم من القصور في تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تتضمنها الاتفاقيات المختلفة لصالح البلدان النامية.

وفي هذا السياق، يقترح مشروع الإعلان اتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة باتفاقيات عدم الإغراق، والدعم، وتطبيق تدابير صحة الإنسان والصحة النباتية، والقيود الفنية على التجارة، والمنسوجات والملابس، وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، والجوانب التجارية لحقوق الملكيـــة الفكريـــة، وتطبيق المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لـــسنة 1994 (التقيـــيم الجمركي والإدارة)، وقواعد المنشأ، والأحكام المتعلقة بميزان المدفوعات مـــن الاتفاقيـــة العامـــة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994، والزراعة، والخدمات، والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

ومن ناحية أخرى، يضع مشروع الإعلان آلية لدراسة ومعالجة المسائل المتعلقة بالتنفيذ يكون من بين صلاحياتها تكليف المجلس العام بإجراء مراجعة كاملة وشاملة للقضايا والمشاكل التي يحـــددها الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات والقرارات الحالية للمنظمة. ويستكمل المجلس العام مراجعته ثم يتخذ أو يقترح الإجراء المناسب في ظرف سنة.

وبعد التذكير بالالتزام الذي أخذته البلدان الأعضاء على نفسها في مراكش لاستئناف المحادثـــات حول الزراعة والخدمات ولزيادة تحرير التجارة الدولية في السلع والخـــدمات، يـــنص مـــشروع الإعلان على عقد جولة جديدة من المفاوضات تبدأ في 1 يناير 2000 وتنتهي خـــلال ثلاثـــة أعـــوام. إلا أن بعض البلدان النامية اعترضت على فكرة إجراء جولة جديدة مـــن المفاوضـــات الشاملة مؤيدة استمرار المفاوضات على أساس قطاعي، أو بعبارة أخرى، فهي كانت تفضل إبرام اتفاقيات متعددة الأطراف تلزم الأطراف المتعاقدة فقط وليس كافة البلدان الأعضاء في المنظمـــة. ومن ناحية أخرى، عارضت مجموعة أخرى من البلدان النامية فكرة استكمال المفاوضات خلال ثلاث سنوات مفضلة بدلا من ذلك أن تكون المحادثات مفتوحة المدة.

ثم يسعى مشروع الإعلان إلى تحديد المواضيع التي ستتناولها الجولة القادمة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ولا يوجد إجماع في الوقت الحالي سوى حول الزراعة والخدمات، حيـــث لم

يمكن التوصل إلى اتفاق حول ضم مواضيع أخرى إلى جدول أعمال الجولة الجديدة. والمواضيع المقترحة للتفاوض هي:

1. المفاوضات حول الدخول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية،
2. إجراءات التعديل التجاري الاحتمالية،
3. الإعانات الحكومية،
4. التجارة الحكومية،
5. اتفاقيات التجارة الإقليمية،
6. الاستثمار،
7. المنافسة،
8. الشفافية في المشتريات الحكومية،
9. تيسير التجارة.

ويمكن أن تتناول المفاوضات التجارية، علاوة على المواضيع آنفة الذكر، قضايا أخرى مثل قواعد المنشأ، وميزان المدفوعات، والتجارة الإلكترونية. كما يدعو مشروع الإعلان إلى المزيد من التعاون فيما بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وخاصة في مجال تمكين البلدان النامية من الإندماج بصورة كاملة في النظام التجاري متعدد الأطراف، والمشاركة بصورة أكثر فاعلية في نشاطات المنظمة، وتخفيف الفقر، وحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة حجم التجارة والمشاركة في النظام التجاري العالمي.

كما يرمي مشروع الإعلان إلى استصدار المزيد من القرارات لصالح البلدان الأقل نموا من أجل تعزيز اندماجها الكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف.

وينص مشروع الإعلان على تشكيل فرق عمل في مجالات الإعانات الحكومية لمصايد الأسماك، والتجارة والمالية، ونقل التكنولوجيا، والتجارة والديون. وستكون مهمةُ فريق العمل حول التجارة والمالية دراسةَ العلاقة ما بين النظام التجاري متعدد الأطراف والنظم المالية والنقدية العالمية القائمة. ويتناول فريق العمل حول نقل التكنولوجيا انعكاسات الاتفاقيات السارية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا على أساس تجاري وسبل تعزيز هذا النقل وخصوصا إلى البلدان النامية. أما فريق العمل المعني بالتجارة والديون فسيتناول العلاقة بين التجارة والديون الخارجية القائمة على البلدان النامية بهدف تحديد مدى إسهام النظام التجاري متعدد الأطراف في حل مشكلة الدين لديها.

2-2. عقـــــدة سياتـــــل

خلال الجلسة العامة الختامية التي عقدت بتاريخ 3 ديسمبر 1999، أبلغـــت الـــسيدة شـــارلين بارشيفسكي، رئيسة المؤتمر والممثلة التجارية للولايات المتحدة، الوزراءَ بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق حول مشروع الإعلان نظرا لتباين وجهات النظر لدى البلدان المشاركة. وقد كانت النيـــة تتجه إلى التماس وقت مستقطع يتيح للبلدان الأعضاء التشاور فيما بينها من أجل الوصـــول إلى اتفاق. ولهذا السبب كان من المقرر في البداية أن ينعقد المجلس العام للمنظمة يوم 17 ديـــسمبر 1999 ثم تأجل هذا الموعد حتى بداية عام 2000. ومن الواضح أن نقاط الخـــلاف لا تـــزال قائمة، وإن كانت الاجتماعات مستمرة لمحاولة الخروج من هذا الطريق المسدود. أما في المرحلـــة الحالية، فلا يوجد اتفاق سوى حول بدء المحادثات متعددة الأطراف حول التجارة في المنتجـــات الزراعية والخدمات في بداية عام 2000 وهو أمر أُتُّفِقَ عليه منذ سنوات في مراكش ونصت عليه الاتفاقيات حول التجارة وتجارة الخدمات. ولم يتحدد بعد ما إذا كانت مواضيع أخرى ستضاف إلى هذين الموضوعين ضمن إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

استمر التباين في مواقف البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول العديد من القضايا. ومن بين المواضيع التي كانت محور مناقشات ساخنة موضوع "معايير العمل". فقد كانت الولايـــات المتحدة ترغب في تشكيل فريق عمل ضمن إطار منظمة التجارة العالمية لوضع معايير عمل مرجعية بما في ذلك معايير الأجور وظروف العمل ومسائل أخرى تتعلق بالعمل تكون ملزمـــة للبلـــدان الأعضاء بحيث تُفرَض عقوبات تجارية على البلدان التي لا تلتزم بها. وقد لاقت فكرة تشكيل هذا الفريق معارضة شديدة من قبل البلدان النامية، وفي مقدمتها الهند ومصر والبرازيل وتايلند، حيث أصرت على ألا تُضَمَّن تلك القضايا في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وأن تبقـــى ضـــمن نطاق اختصاص منظمة العمل الدولية. وقد كان إصرار الولايات المتحدة على إدراج قضايا العمل والقضايا البيئية في جدول أعمال جولة "*ألفية*" واستبعاد موضوع إجراءات عدم الإغراق من بين أهم الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمر سياتل.

وكان الموقف المتشدد للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالإعانات الحكومية الخاصة بالمنتجات الزراعية ضمن إطار "السياسة الزراعية المشتركة" للاتحاد عاملا آخر من العوامل التي أدت الى فشل مؤتمر سياتل، يضاف إليها افتقار مايك مور، المدير العام الجديد للمنظمة، إلى الخبرة اللازمـــة لتـــسيير أمورها. وعليه، فإن مسؤولية فشل المؤتمر تعود أساسا إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى، أعربت البلدان النامية عن استيائها من الأسلوب الذي تُطبَّق به اتفاقيات المنظمة باعتباره غير متوازن. فالبلدان الصناعية عموما أخلّت بالتزاماتها المتمثلة في فتح أســـواقها أمـــام

صادرات البلدان النامية. كما اخفقت اتفاقيات المنظمة في تحقيق مكاسب كافية بالنسبة لصادرات البلدان النامية من المنسوجات والمنتجات الزراعية. وعلاوة على ذلك، أرادت البلدان النامية أن تُخَفِّفَ التزاماتها في عدة مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية وحماية الاستثمار والإعانات الحكومية، إلخ. كما اشتكت من الأسلوب المتحيز الذي تنتهجه البلدان المتقدمة في تطبيق إجراءات عدم الإغراق.

3. أهمية الزراعة في المحادثات التجارية

3-1. الاتفاقية حول الزراعة

كانت تجارة المنتجات الزراعية إحدى أكثر القضايا مثارا للجدل على جدول أعمال جولة الأوروغواي، ويبدو أنها ستظل كذلك في المفاوضات القادمة. فالمنتجات الزراعية لم يتم تضمينها في المحادثات السابقة ضمن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسبب بسيط وهو أن البلدان الصناعية كانت لديها تحفظات قوية إزاء تضمين هذا الموضوع في الاتفاقية العامة لسنة 1947. ولذلك فقد حظي القطاع الزراعي بحماية كبيرة في البلدان الصناعية وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. وكان الهدف الأساسي من المفاوضات حول تجارة المنتجات الزراعية هو تقليص ما لتلك السياسات الحمائية من تأثيرات تقييدية على التجارة. فقد أدت تلك السياسات التي انتهجتها البلدان الصناعية إلى انحراف أسعار الأسواق المحلية والدولية للسلع الغذائية والزراعية، وإلى تزايد المخزون من هذه المنتجات بصورة مستمرة، بل وإلى تلفها وسوء استخدامها في الوقت الذي تتعرض فيه شعوب أفريقيا ومناطق أخرى من العالم للمجاعة بسبب نقص المداخيل اللازمة للحصول على المواد الغذائية الأساسية.

وقد تمخضت مفاوضات جولة الأوروغواي حول الزراعة عن اتفاقية من ثلاثة أجزاء رئيسية هي: الاتفاقية حول الزراعة، والاتفاقية حول الإجراءات المتعلقة بصحة الإنسان والصحة النباتية، والقرار الوزاري حول الإجراءات المتعلقة بالتأثيرات السلبية المحتملة للبرنامج الإصلاحي على البلدان الأقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء.

وتضمنت الاتفاقية حول الزراعة الأحكام الرئيسية التالية:

أ. الدخول إلى السوق (الجزء الثالث، المادتان 4 و5 من الاتفاقية)

1. تُحَوَّلُ كافة الإجراءات غير التعريفية مثل منع الاستيراد، والقيود الطوعية على التصدير، والحصص الاستيرادية، إلخ.، فيما عدا تلك التي تنص عليها الاستثناءات العادية ضمن

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (ميزان المدفوعات مثلا)، إلى تعريفات تـــوفر نفس القدر من الحماية تقريبا (وهو ما يُعرف بالتعرفة) في بداية فترة التنفيذ وهي فترة الأعوام الستة التي تبدأ من سنة 1995.

2. تُخَفَّضُ التعريفات الجديدة الناتجة عن عملية التعرفة المذكورة بالإضافة إلى التعريفات القائمة المطبقة على المنتجات الزراعية بنسبة تبلغ في المتوسط 36٪ بالنسبة للبلدان المتقدمة.

3. تُخَفَّضُ التعريفات على فترة ست سنوات على أساس الفترة 1986-88 كفترة قاعديـــة بالنسبة للبلدان المتقدمة بحيث تبلغ التخفيضات على كافة الخطوط التعريفية نسبة 15٪ كحد أدنى.

4. يُرفع التحديد التعريفي، أو الالتزام بعدم زيادة التعريفات إلى أكثر من مستوى معـــين دون تقديم تخفيضات تعويضية في تعريفات أخرى، من 81٪ إلى 100٪ للواردات في البلـــدان الصناعية، ومن 25٪ إلى 100٪ في البلدان النامية، ومن 54٪ إلى 100٪ في بلدان التحول الاقتصادي. ويعني ذلك أن كل الخطوط التعريفية ستكون "مثبتة" أي أنه لا يمكن زيادتها في المستقبل.

5. يكفل برنامج التعرفة كذلك الإبقاء على الفرص الحالية للدخول إلى السوق ووضع حصص تعريفية كحد أدنى للدخول. فبالنسبة للمنتجات الخاضعة للتعريفـــات، وفي حالـــة بلـــوغ الواردات أقل من 3٪ من الاستهلاك المحلي في الفترة القاعدية 1986-88، يجب عنـــدها زيادة فرص الدخول إلى 3٪ على الأقل في البداية و5٪ عند نهاية فترة التنفيذ. أما إذا كـــان مستوى الدخول أعلى من 5٪ في الفترة القاعدية، فيجب الإبقاء عليه.

6. وبالنسبة للبلدان النامية، حُددت التخفيضات التعريفية على أساس ثلثي ما هو مطبق بالنسبة للبلدان المتقدمة، أي أن متوسط التخفيض التعريفي سيكون بنسبة 24٪ وبحد أدنى قـــدره 10٪ لكل تعريفة موزع على فترة عشر سنوات.

7. تُعْفَى البلدان النامية من التزام التعرفة على أي مُنْتَجٍ زراعي يُعَدُّ غذاء رئيسيا تقليديا كما هو الحال بالنسبة للأرز في كوريا والفلبين.

8. تعفى البلدان الأقل نموا من كافة التزامات تخفيض التعريفات.

ب. التزامات الدعم المحلي (الجزء الرابع، المادتان 6 و7 من الاتفاقية)

1. تعفى إجراءات الدعم المحلي التي يكون لها غالبا تأثير ضئيل على التجارة (وتسمى إعانات "الصندوق الأخضر") من التزامات التخفيض. وتتضمن هذه الإجراءات الخدمات الحكومية العامة في مجالات مثل البحث، ومكافحة الأمراض، والبنية الأساسية، والأمن الغذائي. كما تتضمن أيضا المدفوعات المباشرة للمنتجين، مثل مساعدات التعديل الهيكلي، والمدفوعات المباشرة ضمن البرامج البيئية أو برامج المساعدة الإقليمية.

2. أما إجراءات الدعم الأخرى التي لا تخضع لالتزامات التخفيض فهي المدفوعات المباشرة ضمن برامج الحد من الإنتاج، والمساعدات الحكومية للنهوض بالتنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية، وإعانات التنويع للتخلي عن الإنتاج غير المشروع للمواد المخدرة في البلدان النامية، وإعانات المدخلات لمحدودي الدخل من المنتجين في البلدان النامية، بالإضافة إلى سائر أشكال الدعم التي لا تمثل أكثر من 5٪ بالنسبة للبلدان المتقدمة و10٪ بالنسبة للبلدان النامية من قيمة كل مُنْتَج أو القيمة الإجمالية للمنتجات الزراعية بالنسبة للدعم غير المخصص لمنتجات معينة.

3. تُخَفَّضُ كافة أشكال الدعم الداخلي الأخرى، كما يتم حسابها باستخدام القياس الإجمالي الكلي للدعم، لكافة المنتجات مجتمعة بواقع 20٪ أقل مما هي عليه في الفترة القاعدية 1986-88 خلال فترة التنفيذ. ويتماشى هذا الرقم مع ما اقترحه الاتحاد الأوروبي ضمن السياسة الزراعية المشتركة.

4. وفيما يخص البلدان النامية، حُدِّدَ مستوى التخفيض بنسبة 13.3٪، أما البلدان الأقل نموا، فقد أعفيت من كافة التزامات التخفيض من هذا النوع.

ج. التزامات دعم التصدير (الجزء الخامس، المواد من 8 إلى 11 من الاتفاقية)

1. تُخَفَّضُ قيمة الإعانات التصديرية على مدار سنوات التنفيذ الست بنسبة 36٪ عما هي عليه في الفترة القاعدية 1986-90. كما تُخَفَّض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21٪ خلال نفس الفترة.

2. إذا زادت الصادرات عن مستواها منذ الفترة القاعدية 1986-90، يمكن اعتبار الفترة 1991-92 كنقطة البداية للتخفيض، على أن تظل نقطة النهاية على مستوى الفترة القاعدية 1986-90.

3. بالنسبة للبلدان النامية، تكون التخفيضات بواقع ثلثي ما هي عليه بالنسبة للبلدان المتقدمة خلال فترة عشر سنوات. وتعفى بعض الإعانات التصديرية من التزامات التخفيض وهي الإعانات الممنوحة لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات من المنتجات الزراعية، والنقل الداخلي وتكاليف نقل الشحنات التصديرية.

4. تعفى المساعدات الغذائية من التزامات الإعانات التصديرية بشرط عدم ارتباطها بالصادرات التجارية وأن يتم توريدها بموجب شروط لا تقل عن تلك المذكورة في اتفاقية المساعدات الغذائية لعام 1986.

5. تُعْفَى البلدان الأقل نموا من كافة التزامات الإعانات التصديرية.

وإضافة إلى ما سبق ذكره من أحكام، تنص الاتفاقية كذلك على مادة للسلام تُمْنَعُ البلدان بموجبها لمدة تسع سنوات من رفع تظلمات ضد السياسات الداخلية لباقي البلدان الأعضاء الأخرى بشرط احترام هذه الأخيرة لما تعهدت به من التزامات بموجب الاتفاقية. وتتمثل هذه السياسات الداخلية في سياسات الصندوق الأخضر، والدعم المحلي، وإعانات التصدير المقدمة وفق الالتزامات المتفق عليها.

أخيرا، نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة لاستعراض تنفيذ الالتزامات التي يقضي بها برنامجها الإصلاحي.

3-2. مفاوضات تجارية جديدة حول الزراعة

اتفقت البلدان الأعضاء، بموجب اتفاقية المنظمة، على بدء المفاوضات حول الزراعة مع حلول يناير 2000 بغرض الاستمرار في تخفيض الدعم والحماية الممنوحة إلى القطاع الزراعي. ويُتوقَّع أن تكون هذه المفاوضات استمرارا لعملية تحرير التجارة التي بدأت بموجب جولة الأوروغواي من خلال زيادة فرص الدخول إلى السوق، وتخفيض وإزالة الإعانات التصديرية، وزيادة ترشيد وضبط استخدام الإعانات المحلية التي تؤثر سلبا على النشاط التجاري.

فالمستوى العام للحماية في القطاع الزراعي ليس فقط أعلى نسبيا مما هو عليه في قطاع الصناعات التحويلية، ولكنه يختلف أيضا من بلد إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى. فليس لكافة البلدان نفس المستوى من التعريفات الزراعية، وليس كافة السلع الزراعية خاضعة لنفس المستوى من التعريفات. فالتعريفات مرتفعة بالنسبة لبعض السلع الزراعية وهو أمر ستكون له أهميته خلال

المفاوضات. وعلى وجه التحديد، من المحتمل أن تتناول الجولة الجديدة قضايا تصاعد التعريفات وتشتتها وباقي القضايا ذات الصلة.

4. مشاكل البلدان النامية

ترى بعض البلدان النامية ضرورة الإيفاء بالالتزامات السابقة قبل الخوض في جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بهدف زيادة تحرير التجارة والنشاطات ذات العلاقة. وقد حددت هذه البلدان عددا من المشاكل يتعلق معظمها بتنفيذ البلدان الصناعية لالتزامات سابقة تعهدت بها في إطار اتفاقية المنظمة. ومن بين هذه المشاكل ارتفاع مستوى الدعم والحماية للزراعة في البلدان الصناعية، واستمرار ارتفاع التعريفات، والحدود القصوى للتعريفات وتصاعدها فيما يخص المنتجات الصناعية، ونقص الإجراءات التحريرية المعتبرة في قطاع المنسوجات والملابس. ويمكن تلخيص مطالب البلدان النامية التي يُتوقع أن تؤثر على مؤتمر سياتل فيما يلي:

1. التنفيذ الكامل للالتزامات الحالية حول تحرير التجارة:

تشكو البلدان النامية من مواجهة مشاكل غير متوقعة أثناء تنفيذ الالتزامات المفروضة عليها بموجب اتفاقيات جولة الأوروغواي. فالاتفاقيات تشوبها نواقص لا تظهر إلا أثناء التنفيذ. كما ترى البلدان النامية أن البلدان الصناعية لم تستوف التزاماتها المتعلقة باتفاقيات تحرير المنسوجات، وأفرطت في تطبيق إجراءات عدم الإغراق، وأخفقت في احترام مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية. لذلك، فإن البلدان النامية غير راضية عن نتائج الاتفاقيات الحالية وهي تلاحظ وجود خلل في نتائج النظام التجاري الجديد وتصر على ضرورة تناول هذه المشاكل من منطلق سياسي وليس فني.

2. تحسين فرص الدخول إلى السوق بالنسبة لصادرات البلدان النامية:

لهذه القضية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي الإجراءات اللازمة لدخول صادرات البلدان الأقل نموا إلى أسواقه معفاة من الرسم الجمركي. وستكون إزالة كافة العوائق أمام التجارة لصالح البلدان الأقل نموا أحد المواضيع الأساسية على جدول أعمال المفاوضات التجارية المقبلة.

3. التكنولوجيات الجديدة:

ستتبوأ قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والمعقدة مثل الاتصالات، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات، والتجارة الإلكترونية، إلخ مكانة هامة في المفاوضات المستقبلية. ولا يمكن اعتبار

أن هذه القطاعات وجوانبها التجارية أمور مقصورة على البلدان المتقدمة فحسب حيث أنها تفتح سبلا جديدة وتضفي أبعادا إضافية على قضية الوصول إلى المعرفة، كما أنها تقدم فرصا جديدة للنشاط التجاري من خلال اختصار الوقت والمسافات والطاقة اللازمة لتنفيذ أي مشروع. ونظرا لإدراكها للحواجز التكنولوجية التي تفصلها عن البلدان الصناعية، ستحاول البلدان النامية إزالة هذه الحواجز والسعي لاتخاذ إجراءات من شأنها سد هذه الفجوة التكنولوجية.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة المنافسة:

هناك حاجة أساسية إلى زيادة مستوى الاستثمار كي يصبح تحقيق الطموحات التنموية للبلدان النامية، وخصوصا تلك الأقل نموا من بينها أمرا واقعا. إلا أن نقص الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية هو من أهم المشاكل التي تواجه تلك البلدان. فزيادة الاستثمارات تؤدي إلى الحصول على المزيد من رأس المال الإنتاجي، وتتيح استخدام العمليات المتطورة والتكنولوجيات الجديدة والارتقاء بالمهارات الإدارية والتسويقية. لذلك، فإن البلدان النامية تحاول تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية وتجارية أفضل للقطاع الخاص وتقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب. ومع ذلك، فإن منتجات المصانع المقامة في البلدان النامية تواجه حواجز تتمثل في معايير العمل والبيئة والتكنولوجيا والجودة، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن القيود التقليدية للتجارة مثل التعريفات والحصص قد استبدلت بقيود أخرى أكثر تعقيدا.

5. استراتيجية متماسكة ومتكاملة للتنمية:

ينص "القرار حول الإجراءات لصالح البلدان الأقل نموا" الذي تبنته منظمة التجارة العالمية في مراكش يوم 15 أبريل 1994 على قيام البلدان الأعضاء في المنظمة باتخاذ إجراءات إيجابية لصالح البلدان الأقل نموا. ومن ناحية أخرى، تبنَّى المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة، الذي عقد في سنغافورة في الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996، "خطة العمل الشاملة والمتكاملة لصالح البلدان الأقل نموا". وتهدف هذه الخطة أساسا إلى زيادة تكامل البلدان الأقل نموا مع النظام التجاري متعدد الأطراف، وزيادة فرص التجارة المتاحة أمامها، وتحسين ظروف الاستثمار فيها، وزيادة وتنويع صادراتها. إلا أن التجارة لا يمكنها بمفردها إيجاد الحلول لمشاكل تلك البلدان. لذلك سيتم تبني استراتيجية أكثر شمولا وتكاملا تأخذ في الاعتبار قضايا متنوعة مثل الصحة والتعليم والمساعدة الفنية وبناء القدرات وتخفيف الدين. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التعاون فيما بين منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق

النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وسائر المؤسسات الدولية ذات العلاقة. وسيكون مثل هذا التوجه الشامل والمتكامل أحد نتائج المؤتمر القادم لصالح البلدان الأقل نموا.

6. المساواة في المسؤولية أمام النظام:

تُبْرِزُ البلدان النامية الحقيقة المتمثلة في عدم إمكانية تحقيق انتعاش اقتصادي مستديم في العالم النامي دون تحقيق انتعاش مستديم في تجارته العالمية. وقد اندمجت تلك البلدان في الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية. فبينما كانت حصة التجارة في ناتجها المحلي الإجمالي أقل بقليل من 20٪ في سنة 1970، فإنها تبلغ اليوم نسبة 38٪، مقارنة بأقل من 15٪ لدى الاتحاد الأوروبي و11٪ لدى الولايات المتحدة. ومع ذلك، يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 1997 إلى أن "تحرير الاقتصاد العالمي سار حتى الآن بصورة غير متوازنة. فعلى سبيل المثال، سارت عملية تحرير التجارة ببطء بالنسبة للمنتجات التي تتمتع فيها البلدان النامية بالقدرة التنافسية" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية لعام 1997، ص65). ومن ناحية أخرى، يشير تقرير المؤتمر لعام 1999 إلى أنه "في الحقبة التي نعيشها، حيث بلغ الاقتصاد العالمي درجة من التكامل لم يبلغها في أي وقت مضى من تاريخه الحديث، تعتمد البلدان النامية أكثر من ذي قبل على الموارد الخارجية..." وإن دلت هذه الحقائق على شيء، فإنما تدل على أن التجارة أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للمستقبل الاقتصادي لتلك البلدان.

وتأسيسا على هذه الاعتبارات، فقد سعت البلدان النامية إلى الدفاع عن مصالحها خلال المؤتمر الوزاري الثالث، وهي مستعدة للتعبير بوضوح عن مشاكلها وللسعي من أجل إيجاد حل معقول لها. ولهذا السبب، يتعين أن تكون أي مفاوضات تجارية تُعقَدُ في المستقبل متوازنةً بما يعكس تطلعات وطموحات البلدان النامية، وأن تأخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية والتجارية لتلك البلدان. ومن ناحية أخرى، يجب ألا تطغى المناقشات بين البلدان المتقدمة على جو المفاوضات، وأن تتحمل القوى التجارية الكبرى في العالم مسؤولياتها تجاه البلدان الأقل نموا والبلدان النامية.

5. الخلاصة

لقد انطلقت مفاوضات جولة الأوروغواي في بونتا ديل إيستا بالإوروغواي في عام 1986 وسط جدل حول جدول أعمالها. واستغرق التوصل إلى اتفاق في نهاية الجولة ثمانية أعوام. وعندما وقّعت البلدان النامية على "الوثيقة النهائية" التي اختتمت بموجبها جولة المفاوضات، أو ما يعرف بإعلان

مراكش، يوم 15 أبريل 1994، كان التفاؤل يغمرها حول مستقبل عملية تحرير التجارة، وخصوصا فيما يتعلق بقطاعاتها التصديرية. كما كانت الدراسات التي أجريت حول المستقبل تبشر بمنافع كبيرة لصالح البلدان النامية التي تشترك في عملية تحرير التجارة العالمية. إلا أنه منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية، وطوال فترة تنفيذ اتفاقياتها، واجهت البلدان النامية صعوبات مختلفة وأدركت أن هذه المشاكل والصعوبات إنما تنبع في الأساس من تنفيذ اتفاقيات المنظمة.

يشكل تزايد لجوء البلدان الصناعية إلى تطبيق إجراءات منع الإغراق حاجزا تجاريا أمام صادرات البلدان النامية التي يحق لها، من الناحية النظرية، أن تدافع عن نفسها ضد هذه الإجراءات. إلا أنه في الواقع يُعَدُّ تقديم شكوى بخصوص هذه الإجراءات عملية معقدة ومكلفة تفوق في الكثير من الأحيان طاقة بعض البلدان النامية.

إن آلية تسوية النزاعات ضمن منظمة التجارة العالمية هي أداة هامة وفعالة لحماية المصالح التجارية للبلدان المتعاقدة[4]. والنزاعات قد تنشأ عندما يتخذ بلد عضو خطوة يمكن أن يفسرها بلد عضو آخر على أنها انتهاك لاتفاقيات المنظمة. وتعتمد الآلية على قواعد وإجراءات وجداول زمنية محددة للبت في كل نزاع.

وكثيرا ما تلجأ البلدان المتقدمة إلى هذه الآلية لمحاولة حل المشاكل التي تنشب بينها وبين البلدان الأخرى من أجل حماية مصالحها التجارية. وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة البلدان التي تلجأ إلى هذه الآلية مما عاد بالكثير من المكاسب على القطاعات الأمريكية وفتح أسواقا جديدة أمامها في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات. وحكومة الولايات المتحدة حريصة على حماية المصالح الأمريكية في الاقتصاد العالمي من خلال استغلال هذه الوسيلة الفعالة.

ومن ناحية أخرى، تشير الأرقام المتعلقة بعدد البلدان المشتكية إلى أن البلدان النامية، وخصوصا منها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لا تستغل هذه الآلية بصورة فعالة حيث يُلاحَظ أنه من بين تلك البلدان، لم تلجأ إلى الآلية سوى إندونيسيا وماليزيا وباكستان بشكوى واحدة لكل منها. وربما يعود ذلك إلى عدم الدراية الكافية بالآلية ونقص المعلومات حول أسلوب عملها، إضافة إلى ارتفاع تكلفة إجراءات التظلم لما تتطلبه من استئجار خبراء يتقاضون أتعاباً مرتفعة. ولتحقيق الاستفادة المثلى من آلية تسوية النزاعات ضمن منظمة التجارة العالمية، يمكن للمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تنظم برامج تدريبية وورشات عمل وندوات لفائدة بلدانها الأعضاء. كما يمكن لبلدان المنظمة أن تؤسس آلية لتبادل وجهات النظر

[4] أوكار غورلار، التطورات الأخيرة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية: من سنغافورة إلى جنيف 1998، *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*، العدد الرابع من المجلد التاسع عشر، أكتوبر 1998، ص 59-82.

والخبرات فيما يتعلق بعمل آلية تسوية النـــزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ويتعين على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كذلك الارتقاء بمستوى التشاور والتعاون والتنسيق فيما بينها في كافـــة المجالات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية والجولة الجديدة من المفاوضـــات التجاريـــة متعددة الأطراف.

المراجـــــــــع

Gürler, Oker, "Recent Developments within the Framework of the WTO: From Singapore to Geneva 1998", *Journal of Economic Co-operation among Islamic Countries*, Vol. 19, No.4, October 1998, pp.59-82.

Ministerial Declaration, WTO Ministerial Conference First Session, Singapore, 9-13 December 1998.

Ministerial Declaration, WTO Ministerial Conference Second Session, Geneva, 18-20 May 1998.

Ministerial Declaration on Global Electronic Commerce, WTO Ministerial Conference Second Session, Geneva, 18-20 May 1998.

World Trade Organisation, *Annual Report 1997*, WTO Publications, Geneva, 1997.

--------, *Introduction to the WTO: Trading into the Future*, WTO Publications, Geneva, Feb. 1998.

--------, Press Release from the Office of the United States Trade Representative, Document No. WT/MIN (99)/INF/1, 1 Feb. 1999.

--------, *The Multilateral Trading System: 50 Years of Achievement*, WTO Publications, Geneva, 1998.

الملحـــــــق الأول

الجدول 1: قائمة الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (سبتمبر 1999)

1. البحرين	1 يناير 1995
2. بنغلاديش	1 يناير 1995
3. بينين	22 فبراير 1996
4. بروناي دار السلام	1 يناير 1995
5. بوركينا فاسو	3 يونيو 1995
6. الكاميرون	13 ديسمبر 1995
7. تشاد	19 أكتوبر 1996
8. جيبوتي	31 مايو 1995
9. مصر	30 يونيو 1995
10. الغابون	1 يناير 1995
11. غامبيا	23 أكتوبر 1996
12. غينيا	25 أكتوبر 1995
13. غينيا بيساو	31 مايو 1995
14. غويانا	1 يناير 1995
15. إندونيسيا	1 يناير 1995
16. الكويت	1 يناير 1995
17. قيرغيزستان	14 أكتوبر 1998
18. ماليزيا	1 يناير 1995
19. المالديف	31 مايو 1995
20. مالي	31 مايو 1995
21. موريتانيا	31 مايو 1995
22. المغرب	1 يناير 1995
23. موزمبيق	26 أغسطس 1995
24. النيجر	13 ديسمبر 1996
25. نيجيريا	1 يناير 1995
26. باكستان	1 يناير 1995
27. قطر	13 يناير 1997
28. السنغال	1 يناير 1995
29. سيراليون	23 يوليو 1995
30. سورينام	1 يناير 1995
31. توغو	31 مايو 1995
32. تونس	29 مارس 1995
33. تركيا	26 مارس 1995
34. أوغندا	1 يناير 1995
35. الإمارات	10 أبريل 1996

البلدان الإسلامية التي طلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، الأردن، كازخستان، عمان، السعودية، السودان، أوزبكستان.

الملـــــــحق الثـــــــــاني

الرؤساء الجدد المعينون للأجهزة التابعة لمنظمة التجارة العالمية

المجلس العام	Ambassador Ali Said Mchumo (تنـــزانيا)
هيئة تسوية النـــزاعات	Ambassador Nobutoshi Akao (اليابان)
هيئة استعراض السياسات التجارية	Ambassador Jean-Marie Noirfalisse (بلجيكا)
مجلس التجارة في السلع	Ambassador Roger Farell (نيوزيلندا)
مجلس اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية	Ambassador Carlos Perez del Castillo (الأوروغواي)
مجلس التجارة في الخدمات	Mr. Stuart Harbinson (هونغ كونغ، الصين)
لجنة التجارة والبيئة	Ambassador Istvan Major (المجر)
لجنة التجارة والتنمية	Ambassador Absa Claude Diallo (السنغال)
لجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية	Mme. Laurence Dubois-Destrizais (فرنسا)
لجنة قيود ميزان المدفوعات	Mr. Tomasz Jodko (بولندا)
لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية	Ambassador Krirk-Krai Jirapaet (تايلند)
فريق العمل حـــول العلاقـــة بـــين التجـــارة والاستثمار	Ambassador Man Soon Chang (كوريا)
فريق العمل حول العلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة	Prof. Frederic Jenny (فرنسا)
فريق العمل حـــول الـــشفافية في المـــشتريات الحكومية	Ambassador Ronald Saborio Soto (كوستاريكا)
لجنة التجارة في المنتجات الزراعية	Ambassador Nestor Osorio Londono (كولومبيا)